

بي بي النفطية تقر بيع أصول عالقة والاستثمار في الطاقة

الشركة البريطانية تهرب إلى ملاذ آمن بعيدا عن مخاطر تقلبات أسعار النفط



كشفت قرار شركة بي بي البريطانية بيع أصول عالقة من النفط والغاز حتى إذا انتعشت أسعار الخام وتوجهها نحو استثمار المزيد في الطاقة المتجددة عن المخاطر المحيطة بالقطاع الذي أصبح غير آمن في ظل تهاوي الأسعار جراء الوباء، ما دفع إلى تغيير الخطط في وقت تتزايد فيه تحديات المناخ وتتواتر المؤشرات عن بلوغ العالم الذروة النفطية.

لندن - أظهر قرار بي بي النفطية بيع جزء كبير من أصولها للنفط والغاز عمق مخاوف الشركات من أن تقلبات أسعار الخام لم تعد ظرفية وإنما تكشف عن متغيرات كبيرة قد تنسحب على احتمال بلوغ العالم الذروة النفطية خصوصا مع تزايد رهانات الطاقة النظيفة وتحديات المناخ وتقليل انبعاثات الكربون. وقالت ثلاثة مصادر مطلعة إن بي بي تستعد لبيع جزء كبير من أصولها للنفط والغاز حتى إذا انتعشت أسعار الخام بعد الانهيار الذي تسبب فيه كوفيد - 19 لأنها تريد استثمار المزيد في الطاقة المتجددة.

وعلى مدى عقود، ظلت بي بي ومنافسون مثل رويسال داتش شل وإكسون موبيل يعدون المستثمرين بأن الإنتاج سيواصل الزيادة.

لكن في ظل الضغوط التي تواجهها الصناعة من نشاط المناخ والمستثمرين والبنوك وبعض الحكومات للحد من الانبعاثات من أجل المساهمة في خفض درجة حرارة الكوكب، فإن شركات النفط الأوروبية تغير نهجها وتتعهد باستثمار المزيد في مصادر الطاقة المتجددة. في المقابل، يواجه المنافسون الأميركيون ضغوطا حكومية أقل ولم يقدموا تعهدات مماثلة بشأن المصادر المتجددة.

وكان برنارد لوني قال في وقت سابق هذا الأسبوع "عندما نتفقد توقعات البي بي للأعوام القليلة المقبلة ونرى الإنتاج يتراجع 40 في المئة فمن الواضح أننا لم نعد نحتاج إلى التنقيب لتمويل نمو جديد لن ندخل دولا جديدة للقيام بأعمال استكشاف".

وقال إن بي بي ستواصل التنقيب عن النفط قرب بنيتها الإنتاجية القائمة لأن تلك البراميل ستكون منخفضة التكلفة وستساعد على تعزيز التدفقات النقدية للشركة من أجل تمويل التحول صوب الطاقة النظيفة.

وتجمع أبحاث وتقارير دولية أنه من المحتمل أن تكون أزمة فايروس كورونا قد تسببت في إحداث التغيير المتوقع منذ فترة طويلة في ميزان الطلب

تغيير خطط مصري

المركبات والطائرات، وتوقف عدد كبير من المصانع عن العمل. وتمتد التحديات لتشمل جملة من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن إهدار الغاز عبر التخلص منه حرقا في الهواء، بدلا من تعظيم الاستفادة من مورد طبيعي يعزز عمليات التنمية ويجني المجتمع ثماره. وأوضح بيانات الأرقام الصناعية أن معدلات حرق الغاز عالميا صعدت إلى مستويات غير مسبوقة منذ أكثر من عقد، وبلغت نحو 150 مليار متر مكعب، أي ما يعادل إجمالي استهلاك الغاز السنوي في أفريقيا جنوب الصحراء بالكامل.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة حرق الغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصل إلى نحو 50 مليار متر مكعب سنويا، ما يجعلها ثاني منطقة في العالم، بعد روسيا ومنطقة بحر قزوين، وتبلغ حوالي 60 مليار متر مكعب.

التعدي الصارخ على البيئة، وما يترتب عليه من تضخم في تكلفة الأمراض، وإسكاليات التغيرات المناخية، نتيجة زيادة انبعاث الغازات الدفيئة.

بي بي ستواصل التنقيب قرب بنيتها الإنتاجية لأن ذلك سيساعد على تمويل تحولات الطاقة النظيفة

ومع القيود والإجراءات الاحترازية التي فرضتها جائحة كورونا الأشهر الماضية، تأكد أن العالم يعيش وسط نسبة عالية من الغازات السامة، حيث كشفت الكثير من الإحصائيات حجم التراجع في الانبعاثات الغازية بعد بقاء الناس في البيوت وتراجع استخدام

في العقود الأخيرة إذ تراجعت من نحو 40 في المئة في 1994 إلى 33 في المئة في 2019 وذلك رغم ارتفاع حجم الاستهلاك مع زيادة أعداد السيارات ونمو حركة السفر جوا وصناعة البتروكيماويات التي تزايد إنتاجها من مواد البلاستيك وغيرها. وربما يكون هذا الوضع في سبيله للتغيير الآن مع زيادة إنتاج السيارات الكهربائية والمشاكل التي تواجهها صناعة الطيران للتعاوي من تداعيات الجائحة.

ولا يتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) الوصول مرة أخرى إلى مستويات التشغيل لعام 2019 إلا في 2023 على أقرب تقدير. وتعد ممارسات حرق الغاز المصاحبة لعمليات استخراج النفط من التحديات المتواصلة التي تواجه الدول المنتجة للنفط، وتضعها في مازق شديد، حيث

على النفط وأن يكون هذا التحول قد أصبح محور التفكير داخل منظمة أوبك.

وقد خفضت الجائحة الاستهلاك اليومي من النفط الخام بمقدار الثلث هذا العام في وقت تعمل فيه زيادة استخدام السيارات الكهربائية والتحول إلى مصادر للطاقة المتجددة على تخفيض التوقعات للطلب على النفط في الأجل الطويل.

ودفع ذلك بعض المسؤولين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، أقوى نصير للنفط منذ تأسيسها قبل 60 عاما، إلى التساؤل عما إذا كان انهيار الطلب الذي شهده العالم هذا العام يؤذن بتحول دائم وعن أفضل السبل لإدارة الإمدادات إذا كان عصر النفط يقترب من نهايته. وشهدت النسبة المؤوية لنصيب النفط من مزيج الطاقة العالمي انكماشاً مطرداً

الاتحاد للطيران تحصي خسائر الوباء

ونقلت الشركة في الفترة بين أبريل ويونيو نحو 30 ألف راكب وبلغت نسبة إشغال المقاعد 16 في المئة مقارنة مع 3.43 مليون راكب ونسبة إشغال 74 في المئة في الفترة بين يناير ومارس.

ومع عودة الرحلات، سيوفر برنامج سفراء الاتحاد للصحة والسلامة الدعم اللازم لضمان أعلى مستويات النظافة والسلامة في كل مرحلة من مراحل رحلة المسافرين في خطوط الاتحاد للطيران.



توني دوغلاس
رأبنا توقعاتنا لما تبقى من العام بناء على الأوضاع الحالية

ويقدم الفريق المتخصص والمتحدث بلغات مختلفة، وهو الأول من نوعه في قطاع الطيران، للضيوف معلومات حول إجراءات الصحة والوقاية التي تتخذها الشركة لتوفير الرعاية والمعلومات الأساسية للمسافرين.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي، قد حذر غداً انهيار الطلب العالمي على السفر من أن شركات الطيران في الشرق الأوسط ستواجه أزمة سيولة وأن مئات الآلاف من الوظائف في أنحاء المنطقة مهددة وحث على تدخل حكومي.

وبحسب إياتا، وهي المنظمة الأكبر في القطاع، فإن نفقسي كورونا كلف شركات الطيران في الشرق الأوسط 7.2 مليار دولار من الإيرادات حتى 11 مارس الماضي بعد إلغاء 16 ألف رحلة منذ يناير.

ولفت الاتحاد العشرات من الرحلات الجوية وطلبت من بعض موظفيها تقديم موعد إجازات مدفوعة في الوقت الذي تعالج فيه الأزمة التي أضرت بالطلب العالمي على السفر.

تكدت الناقل الحكومية الاتحاد للطيران التابعة لحكومة أبوظبي خسائر تشغيلية كبيرة خلال النصف الأول من العام الجاري في أعقاب انهيار الطلب العالمي على السفر والذي قاد إلى شلل حركة النقل الجوي.

وكان الطيران أحد أكثر القطاعات تضررا خلال أزمة كوفيد - 19 حيث اضطرت شركات الطيران إلى تسريح عمالة وطلب إنقاذ مالي من الحكومات. وقامت الاتحاد للطيران بخفض عدد الوظائف والرواتب.

وقالت الشركة، التي خسرت 5.62 مليار دولار في الأعوام الأربعة السابقة، إنها بدأت العام بداية قوية قبل تعثر حركة السفر العالمية وتوقفها تماما تقريبا بفعل الجائحة.

وقال آدم بوكديدة المدير المالي للمجموعة "في نهاية الربع الأول، كنا في طريقنا لتحقيق ما يصل إلى 900 مليون دولار من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لعام خلال 2020 مقابل 453 مليون دولار في 2019".

وقبل الجائحة، كانت الاتحاد للطيران تستهدف العودة إلى الربحية في 2023 بعد خطة تحول مدتها خمسة أعوام شملت تقليص الأسطول والشبكة والقوى العاملة.

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة توني دوغلاس "قمنا بمراجعة توقعاتنا لما تبقى من العام 2020 بناء على الأوضاع الحالية ويحلول سبتمبر نهدف إلى زيادة رحلاتنا إلى نصف الحجم الذي بلغناه قبل تفشي جائحة فايروس كورونا المستجد". وعلى الرغم من أن الشركة استأنفت بعض رحلات الطيران الدولية المنتظمة - لكن بخلاف دبي - لا يزال غير مسموح به وصول معظم الزوار الأجانب إلى أبوظبي جوا بسبب قيود مرتبطة بفايروس كورونا.

أبوظبي - بدأت الاتحاد للطيران في إحصاء خسائر الوباء على نشاط رحلاتها حيث تسبب نقص الطلب على السفر في تقويض حركة الطائرات حول العالم ما اضطر العديد من الشركات إلى تسريح العمالة وإطلاق حزم تحفيز.

واعلنت الاتحاد للطيران بأبوظبي الخميس أن خسارتها التشغيلية الأساسية تفاقمت إلى 758 مليون دولار في النصف الأول من هذا العام إذ انخفضت حركة الركاب بنحو 60 في المئة بسبب فايروس كورونا.

وعلمت المناقشة الحكومية رحلات الركاب المنتظمة في مارس بفعل جائحة كورونا لكنها بدأت استئنافها في يونيو.

758
مليون دولار قيمة الخسائر خلال النصف الأول من 2020 جراء انهيار السفر

وزادت خسارتها التشغيلية الأساسية بنحو 30 في المئة من 586 مليون دولار قبل عام حيث نقلت الشركة نحو 3.5 مليون راكب مقارنة مع 8.2 مليون في الفترة نفسها قبل عام.

وقالت الشركة في بيان إن إجمالي الإيرادات انخفض بنسبة 38 في المئة إلى 1.7 مليار دولار على الرغم من تحسن إيرادات الشحن وزيادتها بنسبة 37 في المئة إلى 490 مليون دولار.

التذبذب السياسي

يعرقل الإصلاح الاقتصادي في تونس

النهضة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب).

وتتوقع حكومة تصريف الأعمال الحالية انكماش الاقتصاد بنسبة 6.5 في المئة تحت وطأة وباء كورونا وزيادة في نسبة البطالة من 15 إلى أكثر من 20 في المئة.

وكان رئيس الحكومة المستقيل قد صرح أن "جائحة كورونا كلفت اقتصاد البلاد خسارة نحو 5 مليارات دينار (حوالي 1.8 مليار دولار) حتى الآن، فيما يتعين على تونس توفير سيولة بنحو 11 مليار دينار (3.9 مليار دولار)".

وأضاف أن "الشركات العمومية على وشك الانهيار والوضع الاقتصادي في حالة ترنح". وقال إن قطاعات مثل السيارات والطائرات ستشهد تراجعاً بين 20 و30 في المئة مع ارتفاع متوقع لنسبة البطالة.

وتشهد تونس توقفاً في إنتاج النفط والغاز بحقول الجنوب التونسي، بفعل تواصل اعتصام الكامور (محافظة تطاوين جنوب البلاد)، ما أزم الوضع الاقتصادي الذي يعاني أصلاً إشكاليات لا حصر لها.

وتضرر القطاع السياحي الحيوي، الذي يمثل نحو عشرة في المئة من الناتج المحلي الخام وهو مصدر رئيسي لجلب العملة الصعبة، بشكل كبير بسبب أزمة كورونا؛ إذ أوضحت دراسة قامت بها الحكومة التونسية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تأثيرات كوفيد - 19 أن عائدات السياحة تراجعت بنحو 50 في المئة في الأشهر الخمسة الأولى من 2020.

تونس - قال محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي الخميس إن "البلاد تحتاج إلى الاستقرار السياسي من أجل استعادة النمو الاقتصادي".

ونقلت إذاعات محلية عن العباسي قوله إن "من المهم المرور إلى تكوين حكومة جديدة يكون لها برنامجا"، مضيفا "عدم الاستقرار يؤثر على الاقتصاد".

وشدد العباسي في تصريحاته على "ضرورة عودة المحركات الأساسية للاقتصاد من خلال التمويل والاستثمار والاستهلاك، وطمانة المواطن على راتبه والمؤسسة على ديمومتها".

ويجري رئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي مشاورات لتكوين حكومة جديدة في أجل لن يتجاوز الشهر الجاري. وهذه المشاورات الثالثة التي تشهدها تونس



أموال لا تسد الحاجة